جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage: http://journals.sustech.edu/

خصخصة الأندية الرياضية السعودية " دراسة تحليلية مقارنة"

Privatization of Saudi Sport Clubs-An Analytical and Comparative Study

Fahd Alzamil-Knowledge Company for Science & Technology
***Khalid Hassan Elbeely-College of Business Studies-Sudan University of Science and Technology**

المستخلص:

يهدف هذا البحث لدراسة دوافع خصخصة الأندية الرياضية السعودية، إضافة لتوضيح المشاكل والمعوقات التي قد تواجه خصخصة هذه الأندية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي معتمدة علي المصادر الثانوية والأولية. توصلت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها وجود مشكلات تعرقل عملية خصخصة الأندية الرياضية بالسعودية يجب تلافيها، إضافة لوجود مبررات سياسية واقتصادية واجتماعية لخصخصة الأندية السعودية. كما أوصت الدراسة بوضع استراتيجية واضحة للخصخصة وكذلك انتقاء القيادات المناسبة لعملية الخصخصة.

ABSTRACT:

This research aimed at studying the causes of the privatization of Saudi Sport clubs, as well as explaining the constraints, which may face the privatization of these clubs. The research adopted the descriptive analytical method using both secondary and primary sources of data. The research main results indicated the existence of constraints that hindered the implementation of the privatization of the Saudi sport clubs, which should be evaded. Moreover, the research revealed that political, economic, and social causes were the main factors that triggered the privatization of Saudi sport clubs. The study called for designing an apparent strategy for privatization, besides selecting suitable senior personnel to be in charge of its implementation.

الكلمات المفتاحية : الخصخصة – الاندية الرياضية – المبررات السياسية – المبررات الاقتصادية – المبررات الاجتماعية .

المقدمة :

يعيش العالم في السنوات الأخيرة عصرًا جديدًا يحفل بالعديد من المتغيرات والتحديات التي فرضتها الثورة التكنولوجية الحديثة، وأصبح التميز في الأداء هو العامل المؤثر و الحاسم للتطور في جميع الاجهزة الحكومية و منها الرئاسة العامة لرعاية الشباب ، و تضطلع الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالمملكة العربية السعودية بمهام عظيمة وجهودا جبارة في خدمة الشباب في المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية للمساهمة في تكوين المواطن الصالح من خلال مهامها و أهدافها ومسئولياتها ، وذلك من خلال رعايتها للشباب ونشاطاته التي تقوم عن طريق الأندية الرياضية ومراكز الشباب وبيوته المنتشرة في جميع أنحاء المملكة التي تشرف عليها الاتحادات الرياضية والجهات الأخرى ذات العلاقة بالرئاسة، وبعد أن وصلت مستويات الشباب إلي المحافل الدولية أصبح من الضروري تحديث الأندية الرياضية القائمة لتتمشى مع المستويات الدولية، ولذلك تم تحديث اللائحة الموحدة للأندية الرياضية، وكذلك اللوائح المرتبطة بها , اخذين في الاعتبار ما تم ملاحظته علي اللوائح السابقة كمحاولة

للارتقاء بالرياضة السعودية في مواجهة عصر التقدم التكنولوجي، وخصخصة المنشآت الرياضية في العالم وبناءً على ما تقدم فإن الرئاسة العامة لرعاية الشباب عمدت إلى وضع وسائل لتحقيق التقدم و التطور و مواكبة العصر، وهي كما يلي:

– إزالة المعوقات التي يعاني منها القطاع الرياضي من مشاكل جسيمة تعوق الأهداف التنموية.

– تعديل شكل الملكية للارتقاء بمستوى الأداء الرياضي.

– توفر هيكل مالي يشجع على الاستثمار الرياضي.

– تطوير الإدارات المالية في الأندية الرياضية السعودية لمواجهة الخصخصة المستقبلية.

– وضع آليات عدم احتفاظ الدولة بحصص في ملكية الأندية الرياضية السعودية.

– استثمار إمكانيات الأندية بالطرق المشروعة بما يكفل تحقيق دخل ثابت ودائم للأندية في ظل الرؤية المستقبلية لتحديث الرياضة السعودية وفق معايير الخصخصة العالمية في مجال الأندية الرياضية. **وهكذا تحاول الدراسة التعرف على:**

– بيان مدي توافر الاقتناع العام بضرورة الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية لدي القوي البشرية بالمملكة العربية السعودية.

– تقييم التجربة السعودية في مجال الخصخصة لتكون الإطار الذي يمكن التعامل معه في خصخصة الأندية الرياضية.

مشكلة الدراسة: أوضحت العديد من الدراسات والتقارير إلى أن الأندية الرياضية السعودية تعاني من أوجه قصور عديدة في أداء العاملين، والأداء المالي والإداري بصورة متكررة ومتراكمة عامًا بعد آخر، **وتتمثل أوجه القصور فيما يلي:**

– هيمنة الدولة علي معظم النشاطات الرياضية، وتولي الخزانة العامة الإنفاق عليه من الميزانية العامة أدي إلي ظهور عجز مستمر متراكم بشكل مطرد.

– تدني مستوي الطاقات المستغلة للأندية الرياضية السعودية عما هو في الدول المتقدمة.

– تدني مستوي العائد على الاستثمار من الأندية الرياضية ، واعتماد الأندية الرياضية السعودية علي الإعانات المقدمة من الدولة مما افقدها القدرة علي النمو والاستمرار والمنافسة علي مختلف الأصعدة.

– نتيجة لسياسة الدعم المستمرة في الأندية الرياضية، فقد أظهرت نموذجا متواضعا للأداء المالي ، الاجتماعي ، وتدني في قدرتها علي مواجهة التطور المذهل الحادث في الدول المتقدمة في خصخصة الأندية الرياضية.

– التبعية المطلقة للأندية السعودية للرئاسة العامة لرعاية الشباب والهيكل التنظيمي السائد للنظم الإدارية المطبقة في تلك الأندية تعترض حرية حركة الأندية الرياضية، ولذلك كان ضروريا إعادة النظر في تبعية تلك الأندية والإقلال من المستويات الإشرافية مع تحديد واضح لخطوط السلطة والمسئولية بها.

– التدخل السياسي من جانب الدولة بشكل مستمر في القرارات اليومية للأندية متمثلا في فرض الموظفين،وتغليب الدوافع الاجتماعية علي الكفاءة الاقتصادية والربحية للأندية الرياضية السعودية. **وبناء علي ذلك يمكن عرض إشكالية الدراسة في شكل تساؤلات علي النحو التالي:**

– هل يدرك العاملون في الأندية الرياضية السعودية على أهمية خصخصة الأندية الرياضية في القضاء علي أوجه القصور الحالية التي تعاني منها الأندية الرياضية مثل عدم الاهتمام الكافى بالاستثمار فى المجال

الرياضى وانخفاض الاقبال الجماهيرى على الالعاب؟

– هل خصخصة الأندية الرياضية السعودية ستؤدي لتحقيق الأهداف المراد الوصول اليها مثل التخلص من الاعباء المالية للاندية؟

– ماهى المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها أحد البحوث العلمية التي تهدف إلى تحقيق إصلاحات هيكلية لتحقيق أقصى فائدة من الأندية الرياضية في المملكة العربية السعودية من خلال التغيير في هيكل الأصول الخدمية بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لممارسة دور أكثر فاعلية في عملية التنمية، وتوفير المناخ المناسب لتحسين الكفاءة الإدارية، بالإضافة إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

أهداف الدراسة:تسعي الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

– تحديد الدوافع والأهداف و النتائج المرتبطة بخصخصة الأندية الرياضية السعودية.

– الاطلاع علي الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة التي سبقت المملكة في ذلك، وإمكانية التعلم منها في تطبيق سياسة الخصخصة في الأندية الرياضية السعودية مستقبلاً.

– الاطلاع علي اتجاهات وأراء العاملين في الأندية الرياضية السعودية في مدى اتجاه تطبيق سياسة الخصخصة.

فرضيات الدراسة: وفقا لإشكالية وأهداف الدراسة تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

– **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة و علاج المشكلات التي تواجه الأندية الرياضية السعودية ؟

– **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين خصخصة الأندية الرياضية السعودية، والأهداف المراد الوصول بها في الأندية الرياضية السعودية؟

– **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين خصخصة الأندية الرياضية السعودية، والمبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

منهج الدراسة: في ضوء مشكلة وفرضيات الدراسة يتضمن منهج الدراسة: (بيانات الدراسة، مجتمع وعينه الدراسة، التعرف علي أساليب التحليل الوصفي والإحصائي)، ثم تحديد حدود الدراسة ، **مصادر البيانات تتمثل في:**

– **البيانات الثانوية:** جميع البيانات الثانوية المنشورة عن الأندية الرياضية السعودية الخاضعة للدراسة، والتي ترتبط بأهداف وفروض الدراسة، تم الحصول عليها من الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالمملكة العربية السعودية , إضافة للمراجع والأوراق العلمية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة ورسائل الماجستير والدكتوراه.

– **البيانات الأولية:** أراء العاملين والمسئولين بالأندية الرياضية السعودية في مستويات (الإدارة العليا والإدارة الوسطي والإدارة الدنيا)، وذلك فيما يتعلق بجوانب القصور من حيث الإدارة في منشآت الأندية الرياضية السعودية والعمل على البحث والتطوير، و حجم العمالة المستخدمة، وذلك من خلال قوائم الاستقصاء المعدة لذلك وأرائهم.

– **أساليب التحليل:** ستعتمد الدراسة علي أساليب التحليل الوصفي والإحصائي التي تناسب الدراسة من حيث الأهداف، والفروض، ونوع البيانات المستخدمة

مجتمع وعينه الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموع الأندية الرياضية السعودية في الدرجات المختلفة كالتالي : الممتازة (14 نادي) الأولى (16 نادي) , الثانية (20نادي) و الثالثة (103 نادي) ، و عددها 153 نادياً.

– **عينه الدراسة: عينة الأندية الرياضية السعودية:** بناًءا علي أهداف ومشكلة الدراسة والفرضيات التي تسعى لاختبارها، قام الباحث باختيار عدد (30) نادي كعينة من الأندية الرياضية السعودية، تتمثل في (14) نادي في دوري المحترفين ,(12) نادي في دوري الدرجة الأولى و عدد (4) أندية بدوري الدرجة الثانية.

– **عينة العاملين في الأندية الرياضية السعودية:** تم اعتماد عينه ذات حجم يمثل 20% من حجم الأندية الرياضية السعودية نادي حيث تمت عملية جمع البيانات عن طريق الاستبيان.

حدود الدراسة: تختص حدود الدراسة بالآتي:

– **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على عينة من الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

– **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة علي الفترة الزمانية التي سيتم فيها جمعالبيانات والمعلومات اللازمة للدراسة الميدانية، وذلك عن الفترة من عام 2010 وحتى 2012م.

هيكل الدراسة: تتكون الدراسة من خمسة أجزاء حيث يهتم الجزء الأول بالاطار العام للدراسة, بينما يتناول الجزء الثاني الدراسات السابقة ، الجزء الثالث يهتم بالخصخصة في المملكة العربية السعودية ، اما الجزء الرابع فيتناول الدراسة التطبيقية ومحاور قائمة الاستقصاء للأندية الرياضية السعودية مع التحليل الوصفي ، ويستعرض الجزء الخامس اهم النتائج والتوصيات.

المفاهيم والمصطلحات: فيما يلي موجز لتلك المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، **وهي كما يلي:**

– **الخصخصة:** هناك مفهومين يمكن من خلالهم توضيح معنى كلمة الخصخصة، **وهما**(أحمد ماهر، 2003):

–**المعنى اللغوي لكلمة الخصخصة:** تشتق كلمة "خصخصة" من الفعل الثلاثي "خصص"، ومعنى خصه بالشيء (خصوصًا وجعله (خصوصيًا)، واختصه بالشيء أي جعل الشيء خاصًا به، والخاصة ضد العامة.

– **المعنى العلمي لكلمة الخصخصة:** عكس التأميم، أو توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد.

–**إعادة الهيكلة:** إصدار أو تعديل تشريعات قانونية في الأجل القصير لتعديل وضع قائم في بعض المحاور الأساسية (محمد يوسف، 2007).

–**المنظمة (الرئاسة العامة لرعاية الشباب):** يمثل هيكل العلاقات والسلطات، وهيكل الاتصالات والمعلومات، ومجموعة الوظائف التي تشمل عمل الرئاسة العامة، والتي تشتمل علي التنظيم، والعمليات الإدارية، والوظائف، والأقسام والإدارات المختلفة، وعلاقة الرئاسة مع الجهات الأخرى، واجراءات العمل وأساليبه، وفرص التطوير والابتكار والتدريب والاستشارات.

2–الدراسات السابقة : الخصخصة تتسم بالتوسع و التجديد في جميع مجالاتها و تتبنى العديد من الأفكار والاتجاهات في العديد من المجالات , لذلك يوجد العديد من الدراسات الخاصة بها، و تطرق الباحث إلى عدة دراسات عربية و اجنبية خاصة بالخصخصة والتي يمكن ربطها بدراسة الباحث ، ومحاولة إظهار أهم النتائج

التي حددتها تلك الدراسات ، **وهي كما يلي:**

دراسة عبد الله الغصاب (2002):تقوم الدراسة على تحديد العوامل التي تؤثر على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت، ودراسة العوامل المؤثرة في نجاح التسويق الرياضي. **وخلصت الدراسة إلى ما يلي:** وجد أن الدعم الحكومي للأندية يقل عن مثيلاتها في القطاعات الأخرى في الدولة.

– التشريعات والقوانين الموضوعة من قبل الدولة تفرض قيود على فرص الاستثمار في الأندية.

– ضرورة ترشيد الاتفاق داخل الأندية الرياضية حتى تستطيع مواجهة المشكلات المالية التي تعترضها.

– ضرورة الاهتمام بجميع الوسائل الإعلامية والإعلانية التي تساعد على تطوير عملية التسويق الرياضي لخدمة الأندية الرياضية.

– الاهتمام وتوجيه للمواطنين إلى الاهتمام بالرياضة والأندية الرياضية، ومع وضع التشريعات التي تعمل على إتاحة الفرصة في الاستثمار بالأندية.

دراسة صلاح الدين أوحيدة (2003):وتهدف الدراسة إلى دور الخصخصة في رفع كفاءة المنشآت العامة الليبية، وقد اعتمد في دراسته على آراء القيادات الإدارية بالمنشآت الليبية.

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

– يتميز القطاع العام بضعف كفاءته وتدني إنتاجيته خاصة في القطاع الخدمي منه.

– الخصخصة تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية.

– الخصخصة تعمل على تخفيض الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة.

دراسة محمود البتاتوني (2005): وتهدف الدراسة إلى أهمية سياسة الخصخصة كأحد الوسائل التي يمكن من خلالها رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية لمنشآت قطاع الأعمال العام السياحي، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الهياكل المالية وربحية منشآت القطاع العام السياحي، وتقييم أداء سوق الأوراق المالية وتحديد دور الأداء الاقتصادي والمالي لمنشآت قطاع الأعمال العام.

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

– الخصخصة من أهم الوسائل التي تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي والاقتصادي لمنشآت قطاع الأعمال العام السياحي.

– العلاقة بين تطبيق سياسة الخصخصة و نجاحها وجود سوق أوراق مالية تتسم بالكفاءة وعلاقة تبادلية، وكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.

– تعتبر سياسة التخصصية وسيلة وليست غاية، فهي وسيلة لتحقيق كفاءة نسبية في الأداء من خلال تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.

دراسة صالح المالك (2007): تعاني المملكة العربية السعودية من ندرة في الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الرياضة والخصخصة، ولذلك يرى الباحث ضرورة التعرف على الأوضاع الراهنة للرياضة في المملكة، واتجاهاتها نحو الخصخصة، والتعرف على التجارب الدولية الرائدة في مجال الاستثمار الرياضي، وخصخصة الأندية الرياضة.

وخلصت الدراسة إلى ما يلي: الأندية الرياضية في المملكة لديها مقومات عديدة للاستثمار والتمويل الذاتي.

– تعاني الأندية الرياضية في المملكة من نقص حاد في الإيرادات المالية، كما أنها تحتاج إلى مصادر متنوعة للتمويل والاستثمار.

– تعاني الأندية الرياضية من عدم كفاية الإعانات التي تصرف لها من الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

– ديون الأندية الرياضية تقف حجر عثرة في سبيل الخصخصة.

– أن الخصخصة لن تؤدي إلى سحب الإشراف والرقابة من الرئاسة العامة لرعاية الشباب بل ستظل لها مسئوليات كبيرة تقوم بها.

– زيادة درجة التنوع في الأنشطة الرياضية والخدمات والمنتجات الصناعية المتعلقة بالرياضة.

– السعي إلى تهيئة الأندية الرياضية للتخلص من ديونها أولاً، ومن ثم التحول إلى مؤسسات استثمارية.

ضرورة إعادة هيكلة الأندية الرياضية إداريً اتنظيميً ا.

دراسة محمد الشيخ (2009): الوضع الرياضي السعودي شهد عدة مستجدات ظهرت أمامه على الساحة الدولية، لعل أبرزها زيادة الاستثمارات في مجالات الرياضة عمومًا في العالم و في المملكة بصفة خاصة.

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

– الخصخصة لا يتوقف نجاحها على الجانب الحكومي والآليات التي سيضعها، وإنما على عدة أمور مرتبطة بالميل نحو الاستثمار، وإلى جانب طريقة إدارة الأندية إداريًاماديً ا وفكرياً.

– التحول التدريجي نحو خصخصة الأندية السعودية بجميع أنديتها، وذلك من خلال مراحل بحيث يتم البدء في الأندية التي تتواجد في دوري المحترفين.

– السوق الرياضي السعودي سوق محفز على الاستثمار والتحول نحو الخصخصة، ولتحقيق الرغبة وبشرط أن تدار الاستثمارات بصورة صحيحة.

– الاستعانة بخبراء اقتصاديين وقانونيين لتطوير الاحتراف بما يتوافق وعملية التخصيص، ومع الاستعانة بخبرات أجنبية، وذلك بالابتعاد عن الاجتهادات التي تؤدي بالمشروع، و تقضي على نجاحه.

– فصل الرئاسة العامة لرعاية الشباب عن اتحاد الكرة لتكون هناك استقلالية وفاعلية وتنظيم بعيدًا عن الازدواجية.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد استفاد الباحث منا لدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث من عدة نواحي , منها توسيع الادراك في مفهوم الخصخصة من الجانب السياسي, الاقتصادي و الاجتماعي و مدى تأثيرها على الدول التي خاضت هذه التجربة, و مساهمتها في حل العديد من المشكلات التي تواجهها، والتعرف على الخطوات المتبعة في تلك الدراسات. و التعرف على الخطوات المتبعة في تلك الدراسات من خلال الموضوعات التي تناقش التطوير للأندية الرياضية بصفة خاصة، وكيفية الاعتماد عليها كمؤسسات ذات ربح يساعد على تنمية الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال عدة امور **كما يلي:**

– المساعدة في تحديد محاور الدراسة الرئيسية.

– الاستفادة من الدراسات السابقة في كيفية مناقشة وتفسير النتائج والتوصيات.

– وضع المعايير والأسس التي تعتمد عليها دراسة الباحث المستقبلية.

– تحديد الخطوات التي يجب إتباعها في تعميق فكرة الخصخصة كأسلوب مستقبلي في السعودية.

3- ملامح الاقتصاد السعودي

اهتمت المملكة العربية السعودية بالتنمية الشاملة في جميع المجالات، وقد وضعت خطط تنموية متعاقبة لتحقيق مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الارتقاء بمسيرة معيشة المواطن و استكمال البنية الأساسية و تنويع القاعدة الاقتصادية و مصادر الدخل الوطني , و تنمية الموارد البشرية و تشجيع القطاع الخاص على الإسهام بدور فاعل في جهود التنمية.

و في إطار تقييم التجربة التنموية السعودية يمكن التمييز بين ثلاث مراحل :

أ- المرحلة الأولى:

1390-1405هـ (1970-1985م) تشمل خطط التنمية الأولى و الثانية و الثالثة و التي اتسمت بالتوسع في الإنفاق على التجهيزات الأساسية و توفير الخدمات و المرافق العامة , و تمويل الدعم المقدم للقطاع الخاص من خلال صناديق التنمية في شكل قروض ميسرة و تقديم الإعانات المباشرة و غير المباشرة للمشاريع الصناعية و الزراعية.و قد أدى تزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل التنمية في هذه المرحلة إلى زيادة إنتاج النفط الخام و صادراته.

ب-المرحلة الثانية :

1405-1425هـ (1985-2005) شهدت جهودا مكثفة لترشيد النفقات العامة في ظل تراجع الإيرادات العامة بعد تراجع الإيرادات النفطية الناجم عن عدم استقرار الأوضاع العالمية لأسواق النفط , كما شهدت هذه المرحلة جهوداً مكثفة لتحسين أداء المؤسسات العامة , و تنويع القاعدة الاقتصادية و تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص.

ج- المرحلة الثالثة :

1425-1445هـ (2005-2024) و تشمل مجموعة من الخطط الخمسية و التي اتسمت بتبني سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع الإيرادات العامة النفطية الناجم عن الارتفاع النسبي في الأسعار العالمية للنفط , بالاعتماد على العديد من الاستراتيجيات القطاعية , و تعكس مؤشرات النمو الاقتصادي مدى نجاح خطط التنمية الخمسية المتعاقبة في مجالات عديدة منها : ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من نحو 156.7 بليون ريال في عام 1390/89هـ (1969) الى نحو 871.6 بليون ريال في عام 1432/31هـ (2010) و هو مؤشر يدل على مقدار الانجاز الاقتصادي الكبير الذي تحقق حتى ألان, كما ارتفعت قيمة الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة لعام 1420/1419هـ (1999) من نحو 27.9 بليون ريال في عام 1390/89هـ (1969) الى 418.4 بليون ريال في عام 1432/31هـ (2010) و بمتوسط معدل نمو سنوي قدره (7%) (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2011).

الخصخصة في المملكة العربية السعودية

أولت المملكة العربية السعودية اهتماما كبيراً بزيادة دور القطاع الخاص الوطني و تهيئة المناخ الملائم لتطويره و توسيع أنشطته الإنتاجية و تنويع استثماراته , و ذلك من خلال مجموعة من السياسات و المشاريع و الحوافز و الإجراءات التي تم ذكرها في خطط التنمية , و منها : تشييد مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية , و توفير الدعم و القروض الميسرة للمستثمرين بالأنشطة المختلفة, إضافة الى تنفيذ سياسة التخصيص تدريجياً من اجل تحويل كل أو جزء من ملكية المشاريع العامة , أو إدارة تشغيلها إلى القطاع الخاص و أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات للعمل فعلياً في عملية تخصيص بعض التخصصات و الأنشطة و هذه القرارات هي :

أ- قرار مجلس الوزراء رقم (60) و تاريخ 1418/4/1هـ و الذي حدد أهداف و إستراتيجية التخصيص بالمملكة العربية السعودية.

ب- قرار مجلس الوزراء رقم (257) و تاريخ 1421/11/11هـ و الذي حدد بأن يتولى المجلس الاقتصادي الأعلى (والذي يترأسه الملك) مسئولية الأشراف على برنامج التخصيص و متابعة تنفيذه.

ج- قرار مجلس الوزراء رقم (219) و تاريخ 1423/9/6هـ و الذي حدد المرافق و المشاريع و الأنشطة المستهدفة بالتخصيص.

أهداف إستراتيجية التخصيص و سياساتها:

حدد قرار مجلس الوزراء رقم (60) وتاريخ 1418/4/1هـ (1997) أهداف إستراتجية التخصيص و سياساتها في المملكة , ووضع الأسس التي يجب أخذها لتحقيق هذه الأهداف. و حدد القرار أهداف التخصيص على النحو التالي :

-رفع كفاءة الاقتصاد الوطني و زيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات الإقليمية و الدولية.

-دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار و المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني و زيادة حصته في الناتج المحلي بما يحقق نموا في الاقتصاد الوطني.

-توسيع مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.

-تشجيع رأس المال الوطني و الأجنبي على الاستثمار محلياً.

-زيادة فرص العمل و التشغيل الأمثل للقوى العاملة الوطنية و مواصلة تحقيق زيادة عادلة لدخل الفرد.

-توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين بالسرعة و بالتكلفة المناسبة.

-ترشيد الإنفاق العام و التخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتمويل بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها و تشغيلها و صيانتها.

-زيادة إيرادات الدولة عن طريق عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص و عن طريق ما تحصل عليه من مقابل مالي مثل ما تحصل عليه عند منح الامتيازات, و كذلك عن طريق الإيراد المحصل من بيع الدولة لجزء من حصتها.

الجهة المشرفة على التخصيص :

قضى قرار مجلس الوزراء رقم (257) بتاريخ 1421/11/11هـ (2001) بأن يتولى المجلس الاقتصادي الأعلى (و الذي أنشأ بموجب الأمر الملكي بتاريخ 1421/5/17هـ (1999/9/28)مسؤولية الإشراف على برنامج التخصيص و متابعة تنفيذه و ما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية و تحديد الأنشطة التي يستهدفها (وزارة الاقتصاد والتخطيط، مرجع سابق، ص21) .

المرافق و الأنشطة و الخدمات المستهدفة بالتخصيص :

حدد قرار مجلس الوزراء رقم (219) و تاريخ 1423/9/6هـ (2002/11/11) المرافق و المشاريع و الأنشطة المستهدفة بالتخصيص و تضم قائمة هذه المشاريع العديد من الأنشطة و المرافق و منها : مرافق المياه و الصرف الصحي و تحليه المياه المالحة و الاتصالات و خدمات البريد و الأندية الرياضية (المرجع السابق، ص 43).

تنفيذ سياسة التخصيص :

تم تطوير مسار الخصخصة في قطاعات الكهرباء و الاتصالات و الثروة المعدنية و النقل الجوي و التأمين , حيث تم السماح للقطاع الخاص للمشاركة بصورة أكبر سواء من خلال بيع حصص ملكية أو ابرام عقود تشغيل وادارة أو عقود ايجار للأصول وكذلك تبني نظام (البناء – التشغيل– البيع). و من الأمثلة البارزة اجراءات تخصيص سابك و بيع 30% من الأسهم المملوكة للحكومة,و لقد تم بالفعل اتخاذ اجراءات مهمة في تهيئة مشاريع قطاع الاتصالات للتخصيص , حيث أنشئت هيئة تنظيمية هي " هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات" في 1422/3/5هـ (2001) بعد أن تحول مرفق الاتصالات (البرق و الهاتف) الى شركة مساهمة هي شركة الاتصالات السعودية. كما تم الترخيص لعدد من الشركات في مجال تقديم خدمات الاتصالات الثابتة و المتنقلة و نقل البيانات. و كذلك تم تخصيص قطاع الكهرباء و دمج شركات الكهرباء بمناطق المملكة في كيان واحد و شركة واحدة هي الشركة السعودية للكهرباء (المرجع السابق، ص 62).

المشاكل والصعوبات التي تواجه الخصخصة :

تنفيذ هذه السياسات في الدول المتقدمة يتم بيسر وسهولة لوجود إشكاليات بسيطة يمكن التغلب والقضاء عليها، وذلك لتنفيذها في بيئة مناسبة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وعلى العكس من ذلك تماماً نجدها في الدول النامية تتم في بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية غاية في الصعوبة والتعقيد يصعب معها إجراء عملية التحول بيسر وسهولة، فتواجه مشاكل وصعوبات عقائدية وفكرية، ونفسية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية. وهناك من يصنفها إلى صعوبات ومشاكل تظهر للعيان في ثلاث مراحل تتماشي مع إعداد وتنفيذ و ما بعد تنفيذ سياسة الخصخصة **وهي كما يلى** (محمد الأبرشي، نبيل رزق– 2009 م) .

-المشاكل والصعوبات السابقة لتنفيذ الخصخصة (مرحلة الإعداد):

إن في الخروج من نظام الملكية العامة وسيطرة القطاع العام لفترة طويلة إلى نظام الملكية الخاصة والدور الريادي للقطاع الخاص في ظل الاقتصاد الحر العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الحكومات في تطبيق سياسة الخصخصة، وخصوصاً في وسط يملؤه العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية والقانونية والتشريعية والفساد وسوء الإدارة والبطالة المقنعة أي أنه بمجرد التفكير في ذلك تبرز للعيان المشاكل والصعوبات التالية(سامي عفيفي– 2004 م) .

– مشكلة التفكير في قرار التحول والتوقيت المناسب له، والإقناع بأهمية وجدوى الخصخصة

– مشكلة تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

– مشكلة اختيار أسلوب الخصخصة.

- مشكلة وضع البرنامج الزمني لتنفيذ الخصخصة.

– المشاكل والصعوبات الملازمة لتنفيذ الخصخصة:

يمكن حصر المشاكل والصعوبات التي تواجه الحكومات في مرحلة تنفيذ الخصخصة **كما يلي** (عبده الربيعي، **2005**).

– التحديد الواضح للمنشآت التي سيتم خصخصتها

– إيجاد التقييم المقبول والواقعي للمنشآت المراد خصخصتها

– وضع الحلول المناسبة للعمالة الزائدةوتحديد تكاليف تطبيق الخصخصة

– **المشـاكل والصـعوبات اللاحقـة لتنفيـذ الخصخصـة:** هنـاك العديـد مـن المشـاكل التـي تلـي تنفيـذ وتطبيـق سياسة الخصخصة **لعل من أهمها** (محمد يوسف، مرجع سابق ص 58):

– الخـوف مـن اسـتمرار سـريان التشـريعات القديمـة فـي ظـل نظـام الملكيـة العامـة بمـا لا يتناسـب مـع نمـط الملكية الخاصة (رفعت الفاعوري– 2004م):

– العمل على تغيير التشريعات القديمة واصدار تشريعات جديدة تتناسب مع نظام اقتصاد السوق، وذلك تفاديا لبعض الصعوبات والنتائج والآثار السلبية التي تظهر على الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته الخدمية، وعلى أفراده.

الخصخصة في القطاع الرياضي بالمملكة العربية السعودية :

تعتبر الرئاسة العامة لرعاية الشباب هي الجهة المشرفة على النشاط الرياضي و الثقافي و الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية و هي تماثل وزارة الشباب و الرياضة بالدول الأخرى , و قد بدأت الحركة الرياضة في المملكة العربية السعودية عام 1343هـ الموافق 1924م فظهرت بداية الحركة الرياضية بالمدارس ,و قد أنشأت أول جهة تشرف على الرياضة بالسعودية عام 1372هـ الموافق 1953م , باسم " الإدارة العامة للتربية الرياضية و الكشفية" بوزارة الداخلية في عام 1380هـ , تم في عام 1382هـ الموافق 1962 نقل الادارة العامة للتربية الرياضية و الكشفية من وزارة الداخلية الى وزارة المعارف باسم " اللجنة الرياضية العليا" و تأسيس أول ادارة مستقلة للرياضة بأسم رعاية الشباب ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العمل و الشئون الاجتماعية و خصص لهذه الإدارة ميزانية مستقلة. و في تاريخ 1394/4/23هـ اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (560) القاضي بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب و الرئاسة العامة لرعاية الشباب بهدف توجيه اجهزة رعاية الشباب القائمة بوزارة العمل ووزارة المعارف في جهاز واحد , و ترتبط برئيس مجلس الوزراء , و تهدف الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى توصيل خدماتها الرياضية و الثقافية و الاجتماعية إلى جميع ابناء المملكة العربية السعودية (أمين ساعاتي، 1406). و تشرف رعاية الشباب على (153) نادياً رياضياً و هي مجموع الأندية الرياضية الرسمية المسجلة في رعاية الشباب , و يبلغ عدد الاتحادات الرياضية السعودية (28) اتحاداً تشرف على جميع الالعاب الرياضية المختلفة, و من أهمها الاتحاد السعودي لكرة القدم , الاتحاد السعودي لكرة الطائرة و الاتحاد السعودي لكرة السلة.

المداخيل المالية للأندية السعودية :

تعتبر الأمور المالية في الأندية الرياضية من اكبر العقبات في قصور او ازدهار النادي فكلما توفرت الميزانية المالية الضخمة للنادي كلما استطاع ان يحقق نتائج ايجابية و ذلك من خلال القدرة على استقطاب المدربين و اللاعبين الأكفاء. و يمكن حصر أهم المداخيل المالية للأندية السعودية التي يستطيع بها النادي تأمين القدرة المالية كالتالي (برنامج في المرمي، قناة العربية، 2012/2/15):

أ– **عقود الرعاية :** تعتبر عقود الرعاية التي تحصل عليها الأندية الرياضية من أهم المداخيل المالية للنادي , وللأسف فلا يوجد في دوري زين للمحترفين الا عدد خمسة اندية فقط تحظى بعقود رعاية .

ب– **الدخل من النقل التلفزيوني :** توزع أجور النقل التلفزيوني على جميع الأندية بالتساوي.

ج– **الدخل من بيع التذاكر** :وهو دخل قيمة بيع تذاكر حضور المباريات و هو دخل بسيط ولا يوازي مداخيل الرعاية.

د– **بيع المنتجات الرياضية** :و هو مدخل بسيط يحصل عليه النادي من جراء بيع السلع و الملبوسات و

الشعارات الخاصة بناديه.

د- تبرع أعضاء الشرف يعتمد هذا الدخل على التبرع الشخصي من قائمة أعضاء الشرف بالنادي , و غالباً ما يتم التبرع في حالات الفوز او عند مواجهة بعض العقبات المالية.

و-مكافآت الفوز:مكافآت الفوز في البطولة و الحصول على الكأس و تكون محددة مسبقاً.

ز- رسوم العضوية بالنادي:رسوم الانضمام للنادي كعضو.

ح- الإعانة الحكومية التي تقدم من الرئاسة العامة لرعاية الشباب:وهي إعانة سنوية بسيطة تقدم لجميع الأندية المسجلة رسمياً برعاية الشباب بالمملكة و تختلف من نادي إلى آخر بحسب الألعاب المختلفة التي يشارك فيها النادي رسمياً.

معوقات خصخصة الأندية الرياضية السعودية:

تعاني الأندية الرياضية في المملكة من الكثير من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي يجب معالجتها ، **وهي كما يلي** (ميرغني عبد العال- 1995م):

- ديون الأندية الرياضية المراد خصخصتها والتزاماتها المتمثلة في الأعباء المالية المستحقة عن المرتبات والاجور ، ومكافآت ترك الخدمة مما ترتب عليه من التزامات كبيرة لدى هذه الأندية.

- تعاني الكثير من الأندية الرياضية زيادة في أعداد العاملين، ونتيجة لممارسة سياسات التعيين العشوائية التي كانت تتم على أساس من العلاقات الشخصية والاجتماعية دون النظر إلى مبدأ الجدارة والكفاءة في عملية الاختيار والتعيين، ولذلك فإن مشكلة العمالة تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه عملية الخصخصة عند تطبقها مما يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين(إحسان خضر- 2003م).

- عدم وجود الأسواق المالية التي تعتبر عاملا مهما في عملية التخصيص تتعامل في المجال الرياضي، ولا شك أن وجود سوق للأوراق المالية تسانده القواعد التشريعية الضرورية والخدمات المالية المتطورة سيساعد على عملية تطبيق الخصخصة في الأندية الرياضية (عبد الملك السناني- 1999 م).

- الصعوبات المالية لتغطية الخسائر المتراكمة التي تصل إلى الملايين ستؤثر على كفاءة أداء الأندية الرياضية بعد عملية التخصيص ما لم تتخذ إجراءات معينة بخصوص علاجها.

- عدم وجود القيادات الإدارية المؤهلة والكفؤة القادرة على تسيير هذه الأندية الرياضية، وعدم العمل على استبعاد الإدارات التي فشلت في إدارة هذه الأندية في السابق.

- عدم وضوح أهداف التخصيص بكل نادي رياضي بصفة عامة، وللعاملين بصفة خاصة.

خصخصة القطاع الرياضي :

أصدرت السعودية قرارات التخصيص و تم تكليف المجلس الاقتصادي الأعلى لمتابعة التخصيص في مختلف المجالات و منها المجال الرياضي , و على اثر ذلك فقد بدأت الرئاسة العامة لرعاية الشباب خطوات جديدة نحو البدء بخصخصة الأندية الرياضية فقد اصدر الرئيس العام لرعاية الشباب قراراً بتشكيل فريق عمل لدراسة التخصيص و تطوير الاستثمار الرياضي. و كبداية جدية لعملية التخصيص فقد وقع الرئيس العام لرعاية الشباب عقداً مع شركتي ديلويت و أس أن أر دنتون لدراسة عملية خصخصة الأندية الرياضية السعودية , وذكر الرئيس العام لرعاية الشباب الى ان اختيار هاتين الشركتين لما يتمتعان به من خبرة طويلة وناجحة في مجال الخصخصة والاستثمار الرياضي(جريدة الوئام الالكترونية- 1433).

التحليل الإحصائي لمحاور قائمة الاستقصاء للأندية الرياضية السعودية

عن طريق دراسة قائمة الاستقصاء للقائمين على الأندية الرياضية بالمملكة، استطاع الباحث الوصول الى بيانات مكنته من تحديد ابعاد تقييم الأندية الرياضية السعودية في موضوع الخصخصة ، والمشاكل المترتبة على تنفيذها، ودور القائمين عليها من حيث الأداء والاتجاهات و التي مكنته من دراسة فرضيات البحث و التي تم ذكرها سابقاً.

و قام الباحث بدراسة مدى توافر تلك الأبعاد في المحاور المختلفة في تقييم عملية خصخصة الأندية الرياضية السعودية، وما وصل إليه من نتائج الاختبارات من فرض المعنوية، وكذلك معامل (Z) لهذه البيانات، ولتحديد نتائج الاختبار.

وفيما يلي دراسة فرضيات الدراسة الواردة في قائمة الاستقصاء، وذلك على النحو التالي :

أولاً: الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة و علاج المشكلات التي تواجه الأندية الرياضية السعودية ؟

جدول رقم (1- إحصائي)

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة و علاج المشكلات التي تواجه الأندية الرياضية السعودية ؟

م	مدى توافر السمة / السمات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقا		الإجمالي		المتوسط الفعلي (*)	نتائج الاختبار		
		د	%	د	%	د	%	د	%	د	%	د	%		Z	مستوى المعنوية	النتيجة (***)
1	عـدم وجـود سياســـــة رياضـــــية واضحة.	34	22	29	19	35	23	32	21	20	13	150	100	3.17	0.630	0000	معنوية
2	لا يوجـــــد اهتمـــــام بالاســـتثمار فـــي المجـــال الرياضي.	41	27	24	16	37	25	29	19	19	13	150	100	3.66	0.642	0000	معنوية
3	موقع الرياضة فـــي الخطـــط الاســـتثمارية للحكومة.	44	29	39	26	25	17	25	17	17	11	150	100	3.45	0904	0000	معنوية
4	عـــدم وجـــود الـــوعي الكـــافي لـــدى المســـئولين عن الاستثمار.	30	20	16	11	50	33	44	29	10	7	150	100	3.08	0.103	0000	معنوية
5	عدم استمرار الإقبـــــال الجمـــاهيري على الألعاب.	42	28	39	25	22	15	25	17	22	15	150	100	3.26	0.829	0000	معنوية
6	عـــدم وجـــود تشجيع رسمي للقطـــــاع الخاص.	47	31	30	20	40	27	21	14	12	8	150	100	3.43	0.841	0000	معنوية
7	عدم التأكد من تحقيق مكاسب عـــن طريـــق الرياضة.	50	33	43	29	25	17	18	12	14	9	150	100	3.65	0.808	0000	معنوية
8	عـــدم تـــوافر البيانـات الكافيـة التـــي تســـاعد علـــى إجـــراء دراسات.	39	26	38	25	23	15	22	15	28	19	150	100	2.43	0.694	0000	معنوية
9	صـــــــعوبة حســـــاب	40	27	47	31	21	14	17	11	25	17	150	100	2.60	0.035	0000	غير معنوية

	التكلفة الفعلية للاستثمار.															
10	عـدم وجـود ضـمانات كافيـة للاسـتثمار الرياضي.	16	10	17	11	25	17	38	25	54	36	150	100	2.35	0.906	0000	معنوية
11	عـدم وجـود بنيـة أساسـية للرياضـة الاستثمارية.	20	13	18	12	27	18	55	37	30	20	150	100	2.62	0.523	0000	معنوية
12	عـدم وجـود قواعد أساسية تحـدد كيفيـة اتخاذ القرار.	56	37	44	29	18	12	17	12	15	10	150	100	3.03	0.925	0000	معنوية
13	عـدم وجـود خطـة اسـتثمارية توضـح إمكـان الاستثمار.	70	49	49	32	15	10	9	6	7	5	150	100	3.64	0.509	0000	معنوية
14	عـدم وجـود رؤية مستقبلية للاستثمار.	57	38	44	29	25	17	18	12	6	4	150	100	3.40	0.930	0000	معنوية
15	تغير الإدارات يقلـل الاسـتثمار الرياضي.	41	27	32	21	29	20	29	20	19	13	150	100	3.79	0.863	0000	معنوية
	المتوسط العام للسمات (**)	61	41	38	25	22	15	15	10	14	9	150	100	3022	0.598	0000	معنوية

ومن دراسة الجدول رقم (1-إحصائي)، والخاص بدراسة أبعاد المشكلات التي تواجه الأندية الرياضية السعودية، ويتضح لنا أن هذا الجدول يوضح النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بأداء القائمين عن المشكلات التي تواجه الأندية الرياضية بالسعودية ويستطيع الباحث ان يحدد عدة اتجاهات من تحليل قائمة الاستقصاء، وفق المحور الاول

ومنها ما يلي:

1- بلغ المتوسط العام لإجابات المستقصي منهم بالنسبة لدراسة أبعاد المشكلات التي تواجه الأندية الرياضية بالسعودية هو (3.22)، وهو أكبر من المتوسط المتوقع وهو (3)، ومما يعني أن إجابات القائمين بالأندية

2- الرياضية تميل إلى الموافقة على وجود ضرورة لخصخصة الأندية الرياضية وفق الأسس والمعايير السائدة في الدول التي سبقت المملكة في هذا الشأن.

3- تؤكد قيمة (Z) المحسوبة، والتي تبلغ (0.598) أي 59.8% بمستوى معنوية (0.000) للفرق بين المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم في العينة، والمتوسط المتوقع تدل على أن هذه الفروق معنوية والأمر الذي يشير بوضوح إلى اتجاه المستقصى منهم إلى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عن وجود مشكلات تعرقل عملية خصخصة الأندية الرياضية في المملكة، وعليه يجب تلافيها و هذا يثبت صحة الفرضية الاولي.

4- أن يتم اختبار (Z) دالة لجميع العبارات ما عدا (9-10) كون مستوى الدلالة لجميع العبارات (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود اختلافات دالة في استجابات مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة لهذا المحور.

5- إن أعلى متوسط للمحور الاول كان للعبارة رقم (16) حيث بلغ المتوسط الحسابي الفعلي (3.79)، بمتوسط فعلي (Z) 0.863، واحتلت بذلك المركز الأول، وقد بلغت نسبة الاستجابة 41 بمعدل 27.33% موافقة بشدة، وهذا يشير إلى أن تغير الإدارات يقلل فرص الاستثمار الرياضي، ومما يقلل من فرص الاستثمار مستقبلاً في خصخصة الأندية الرياضية.

6- بلغ المتوسط الحسابي العام لأسئلة المحور الأول هو (3.22)، ونسبته 59.8% تسهم بدرجة متوسطة في مدى معرفة المستقصى منهم بأبعاد المشكلات التي تواجه الأندية الراضية، والتي تعرقل تقدمها والتحول نحو الخصخصة.

6- بلغ المتوسط الحسابي للعبارات أرقام (8-9-10-11-12) معدلات أقل من المتوسط التقديري وهو (3) درجات مما يمثل تقليل أهمية ذلك عند المستقصى منهم من (صعوبات في توافر البيانات عن الخصخصة، وتخوفهم من ارتفاع تكاليف الخصخصة، وعدم وضوح الضمانات اللازمة للاستثمارات الرياضية، وكذلك عدم توافر الضمانات اللازمة للاستثماري الرياضي، وعدم وجود بيئة أساسية تساعد على الاستثمار الرياضي).

ثانياً: **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين خصخصة الأندية الرياضية السعودية، والأهداف المراد الوصول بها في الأندية الرياضية السعودية؟ ,و قد تم دراسة الأهداف المراد الوصول بها في الأندية الرياضية السعودية – وذلك وفق الفرض الثاني، ووفق التحليل الإحصائي كما في الجدول التالي رقم (2-إحصائي).

جدول رقم (2- إحصائي)

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين خصخصة الأندية الرياضية السعودية، والأهداف المراد الوصول بها في الأندية الرياضية السعودية؟

دراسة الأهداف المراد الوصول بها في الأندية الرياضية السعودية

م	مدى توافر السمة / السمات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقا		الإجمالي		المتوسط الفعلي	نتائج الاختبار		
		د	%	د	%	د	%	د	%	د	%	د	%		Z	مستوى المعنوية	النتيجة
1	زيـــادة مســـتوى الكفـــاءة الاقتصادية.	59	39	42	28	32	21	12	8	5	3	150	100	3.92	0.934	0000	معنوية
2	الحصول على أكبر إيراد ممكن من الأندية.	46	31	38	25	27	18	19	13	20	13	150	100	3.47	0.920	0000	معنوية
3	زيادة دور الأندية في تحسين مناخ الاستثمار.	8	5	10	7	25	27	41	27	66	44	150	100	1.62	0.041	0000	غير معنوية
4	رفع مستوى الرياضة للمنافسة إقليميا ودولياً.	64	43	54	36	17	11	9	6	6	4	150	100	4.07	0.816	0000	معنوية
5	زيـادة درجـة المنافسـة بـين الأندية.	34	23	58	39	23	15	17	11	7	12	150	100	3.41	0.335	0000	معنوية
6	العمل على نشر ملكية الأندية على نطاق واسع.	35	24	32	21	56	37	18	12	9	6	150	100	3.07	0.160	0000	معنوية
7	إعادة هيكلة الأندية بما يتناسب مع أهدافها.	27	18	16	11	14	9	39	26	54	36	150	100	2.49	0.654	0000	معنوية
8	تحقيق الربح المادي بجانب الربح الاجتماعي	55	37	36	24	34	23	17	11	8	5	150	100	3.73	0.411	0000	معنوية
9	التخلص من الأعباء المالية للأندية.	44	29	37	25	28	18	26	17	15	10	150	100	3.43	0.337	0000	معنوية
10	التخلص من التضاربات الإدارية للأندية	52	35	37	25	19	13	24	16	18	12	150	100	3.54	0.334	0000	معنوية
11	تحقيق العبء المالي على الموازنة.	32	21	57	38	26	17	14	9	21	14	150	100	3.43	0.337	0000	معنوية
12	تقليص حجم القطاع العام في مجال الرياضة.	27	18	23	15	20	13	33	22	47	32	150	100	2.67	0.528	0000	معنوية
13	تطوير سوق الأوراق المالية لمواجهة الخصخصة.	49	33	35	23	38	25	15	10	13	9	150	100	3.61	0.672	0000	معنوية
14	تحسين وتطوير الإدارة الفعالة ورفع الكفاءة.	32	21	47	31	26	17	29	20	16	11	150	100	3.33	0.329	0000	معنوية
15	تشجيع المنافسة بين الأندية الرياضية.	33	22	45	30	22	15	26	17	24	16	150	100	3.25	0.318	0000	معنوية
16	الحصول على إيرادات إضافية للحكومة.	5	3	28	19	25	17	38	25	54	36	150	100	2.28	0.267	0000	معنوية
17	رفع الكفاءة والقدرة التنافسية للأندية.	41	27	32	21	27	18	28	19	22	15	150	100	3.23	0.313	0000	معنوية
18	تحسين الوضع المالي للاستفادة من حصيلة البيع	25	17	14	9	29	19	44	29	38	26	150	100	2.63	0.524	0000	معنوية
19	تقليل حجم القطاع العام الرياضي.	34	23	42	28	25	17	19	13	30	20	150	100	3.21	0.311	0000	معنوية
20	تعزيز وتقوية وزيادة المنافسة.	29	19	22	15	48	32	27	18	24	16	150	100	3.11	0.298	0000	معنوية
21	التوسع في ملكية الأسهم للعاملين.	52	35	48	32	20	13	17	11	13	9	150	100	3.70	0.892	0000	معنوية
22	المتوسط العام للسمات	36	25	36	25	28	18	25	16	25	16	150	100	3.20	0.514	0000	

ومن دراسة الجدول رقم (2- إحصائي)، والخاص بدراسة الأهداف المراد الوصول بها في الأندية الرياضية السعودية، نجد أن الجدول يوضح النتائج التي تم التوصيل إليها فيما يتعلق باتجاهات هذه القائمة، وهي ما يلي:

1- المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم من القائمين عن مدى توافر الأهداف الأساسية المراد الوصول بها في الأندية الرياضية السعودية بين القائمين هو (3.20)، وهو أكبر من المتوسط المتوقع، وهو (3) مما يعني أن إجابات القائمين بالأندية الرياضية السعودية محل الدراسة تميل إلى الموافقة على ضرورة الاستفادة من تلك الأهداف لاستكمال عملية الخصخصة بها، وتوفير قيم ومبادئ مشترك بين القائمين على الأندية الرياضية السعودية.

2- يؤكد قيمة (Z) المحسوبة والتي تبلغ (0.514) بقيمة 51.4% بمستوى معنوية (0.000) للفرق بين المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم في العينة والمتوسط المتوقع، مما تدل على أن هذه الفروق معنويةً، والأمر الذي يشير بوضوح إلى اتجاه المستقصى منهم إلى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عن مدى توافر الأهداف الأساسية الضرورية للاستفادة من تحقيق أهداف خصخصة الأندية الرياضية بين القائمين على تلك الأندية الرياضية و هذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- تم اختبار (Z) دالة لجميع العبارات ما عدا رقم (3) كون هو أقل مستوى الدلالة من جميع العبارات (0.05)، ومما يشير إلى وجود اختلافات دالة في استجابات مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة لهذا المحور.

4- أن أعلى مستوى للمحور الثاني كان للعبارة رقم (4) حيث بلغ المتوسط الحسابي الفعلي (4.07) بقيمة (Z) 0.816، واحتلت بذلك المركز الأول، وقد بلغت نسبة الاستجابة 64 مستقصي منهم بمعدل 43.33% موافقة بشدة، وهذا يشير إلى أن ضرورة رفع المنافسة إقليمياً ودولياً، وهذا يزيد من درجة الإقبال على الاستثمار وزيادة درجة الخصخصة، ورفع مستوى العوائد للدولة.

5- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة أرقام (3-7-12-16-18) معدلات أقل من المتوسط التقديري، وهو (3) درجات مما يمثل تقليل أهمية ذلك عند المستقصى منهم من صعوبات وتتمثل في (عدم التأكد بإن الأندية الرياضية تستطيع تحسين مناخ الاستثمار بسبب الطريقة التي تدار بها وهي نظم حكومية، وكذلك عدم وضوح طرق إعادة هيكلة الأندية الرياضية بما يتناسب مع أهدافها، وكذلك لابد من أخذ بعض الوقت حتى تستطيع الدولة تقليص دور القطاع الرياضي الحكومي، وكذلك يرون أن الحصول على إيرادات إضافية للحكومة من خلال الخصخصة ليست مؤكدة، وأيضاً يرون أن تحسين الوضع المالي للحكومة لا يحدث من بيع حصيلة الأندية الرياضية، وذلك لأنه لا تمثل قيمة كبيرة للاقتصاد المحلي).

6- بلغ المتوسط العام لعبارات المحور الثاني هو (3.20)، وبنسبة51.4%.

ثالثاً: الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين خصخصة الأندية الرياضية السعودية، والمبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ حيث تم دراسة المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على خصخصة الأندية الرياضية السعودية – المحور الثالث (الفرض الثالث)، ووفق التحليل الإحصائي كما يلي في الجدول رقم (3- إحصائي).

جدول رقم (3 - إحصائي)

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين خصخصة الأندية الرياضية السعودية، والمبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المبادئ والقواعد الموضوعة لتوجيه العمل في الأندية الرياضية

م	مدى توافر السمة / السمات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق إطلاقا		الإجمالي		المتوسط الفعلي	نتائج الاختبار		
		د	%	د	%	د	%	د	%	د	%	د	%		Z	مستوى المعنوية	النتيجة
1	تحويل الأندية الرياضية إلى مسئولية القطاع الخاص.	55	37	36	24	34	23	17	11	8	5	150	100	3.82	0.344	0000	معنوية
2	تنفيذ وتشغيل الأندية وفق الأنظمة والقوانين.	62	41	49	33	22	15	11	7	6	4	150	100	4	0.506	0000	معنوية
3	اختبار الشركة المسئولة عن تمويل الأندية.	35	23	30	20	51	34	22	15	12	8	150	100	3.44	0.511	0000	معنوية
4	تكوين الشركات في شكل شركات مساهمة.	25	17	22	14	63	42	29	19	11	7	150	100	2.72	0.087	0000	معنوية
5	تشجيع المشاركة الأجنبية للمشاركة في الأندية.	59	39	51	34	23	15	13	9	4	3	150	100	3.81	0.313	0000	معنوية
6	إنشاء شركات لتوفير الخدمات الرياضية.	73	49	46	31	17	11	9	6	5	3	150	100	4.15	0.243	0000	معنوية
7	منح الشركات الرياضية حوافز واعفاءات.	70	47	58	39	10	7	7	4	5	3	150	100	4.31	0.238	0000	معنوية
8	حماية مصالح المستثمرين في الأندية.	48	32	40	27	29	19	27	18	6	4	150	100	3.61	0.149	0000	معنوية
9	ضمان امتداد الخدمات الرياضية البيئية المحيطة.	71	47	56	37	16	11	4	3	3	2	150	100	4.25	0.220	0000	معنوية
10	حماية الأندية الرياضية من التدني في خدماتها.	43	29	39	26	38	25	20	13	10	7	150	100	3.37	0.159	0000	معنوية
11	تدعيم أداء الأفراد والجماعات في الأندية الرياضية.	60	40	29	19	23	15	22	15	16	11	150	100	3.63	0.161	0000	معنوية
12	تقوية الأداء المتخصص وتوفير متطلبات تحسنه.	63	42	33	22	28	19	15	10	11	7	150	100	3.82	0.172	0000	معنوية
13	توفير متطلبات دعم العلاقات الإيجابية والتواصل.	82	55	47	31	16	11	3	2	2	1	150	100	4.26	0.951	0000	معنوية
14	تدعيم مقومات استيفاء الأندية الرياضية ونموها.	35	23	38	25	57	38	9	6	11	7	150	100	3.58	0.311	0000	معنوية
15	توفير المناخ التنظيمي الملائم لتوليد الأفكار.	33	22	36	24	61	41	15	10	5	3	150	100	3.51	0.146	0000	معنوية
16	تدعيم الإجراءات لتوفير مقومات تحقيق الأهداف.	47	31	32	21	21	14	24	16	26	18	150	100	3.33	0.245	0000	معنوية
17	تدريب العاملين على أعمال التنبؤ وتحديد البدائل.	32	21	35	23	49	27	22	14	22	15	150	100	3.23	0.221	0000	معنوية
18	تحديد ملامح القواعد والسياسات لتحقيق الأهداف.	50	33	21	14	34	23	26	17	19	13	150	100	3.38	0.235	0000	معنوية
19	تدريب العاملين على أعمال الإدارة الرياضية .	37	25	34	23	29	19	28	19	22	14	150	100	3.24	0.222	0000	معنوية
20	تدعيم الأندية على التعامل مع الأزمات.	46	31	35	23	31	21	27	18	11	7	150	100	3.17	0.224	0000	معنوية
21	المتوسط العام للعبارات	51	34	36	24	33	22	18	12	12	8	150	100	3.47	0.283	0000	معنوية

ويمثل الجدول رقم (3-إحصائي) المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تفعيل دور الخصخصة في الأندية الرياضية السعودية. من دراسة جدول رقم (3- إحصائي)، والخاص بدراسة المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على خصخصة الأندية الرياضية، وأن هذا الجدول يوضح النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بدراسة تلك المبررات التي من شأنها الأخذ بها عند خصخصة الأندية الرياضية، ونستطيع أن تحدد عدة اتجاهات من تحليل قائمة الاستقصاء، **وفيها ما يلي:**

1- بلغ المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم بالنسبة للمبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو (3.16)، وهو أكبر من المتوسط المتوقع، وهو (3) مما يعني أن إجابات المستقصى منهم محل الدراسة تميل إلى الموافقة إلى وجوب أن يتم دراسة تلك المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتى يتم عملية الخصخصة وفق أسس سليمة ومتوازنة.

2- تؤكد قيم (Z) والتي تبلغ (0.458)، وبمستوى (0.000) للفرق بين المتوسط العام إجابات المستقصى منهم في العينة والمتوسط المتوقع، وتدل هذه الفروق معنوياً الأمر الذي تشير بوضوح إلى اتجاهات المستقصى منهم إلى القول بأن تلك المبررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية السعودية تعكس أراء المستقصي منهم، مما يدل على توافر مستوى عالي من المبررات اللازمة لتفعيل دور الخصخصة في الأندية الرياضية السعودية و هذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

3- تم اختبار (Z) دالة لجمع العبارات ما عدا أرقام (3-4-6-8-13) كون تلك العبارات أقل من المتوسط درجة الفئوية المتوقع وهو (0.05)، وهذا يشير إلى وجود اختلافات دالة في استجابات مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة لهذا المحور

4- أن أعلى متوسط للمحور الثالث كان للعبارة رقم (10) حيث بلغ المتوسط العام (3.67) درجة وبانحراف (0.625)، واختبار هذا البند هو ارتفاع معدلات الربحية في الأندية الرياضية حيث بهذا النوع من المشروعات درجات الربحية مرتفعة فيها بنسبة كبيرة.

5- بلغ المتوسط العام للعبارات أرقام (3-4-6-8-13) معدلات أقل من المتوسط التقديري، وهو (3) درجة مما تمثل تقليل لأهمية تلك المبررات عند المستقصى منهم، وهي عدم إعادة النظر في عدد واختصاصات العاملين في الأندية الرياضية لأن ذلك يفقدهم وظائفها ومميزاتهم، وكذلك فأن تخفيض التكدس في العاملين في الأندية سوف يصيب بعضهم بفقد وظائفهم وأعمالهم، وكذلك يجب عدم المساس بسياسة الدعم الحكومي للأندية لأن ذلك يقلل امتيازاتهم المالية، وكذلك يرون بأن الحوافز ليست هي الأساس في التشجيع ولكن هناك أشياء أخرى غير ذلك، وكذلك بأن زيادة الإصدارات الجديدة للأسهم سوف تضعف من القوة الشرائية للأندية الرياضية.

5- النتائج والتوصيات:

اولا: النتائج:

هناك عدة نتائج مستمدة من واقع الدراسة التطبيقية و النظرية وآراء عينة الدراسة عن خصخصة الأندية الرياضية السعودية , و تمكن الباحث من استخلاص عدة نتائج منها :

1- وجود مشكلات تعرقل عملية إعادة خصخصة الأندية الرياضية في المملكة، و عليه يجب تلافيها.

2- توافر الأهداف الأساسية الضرورية للاستفادة من تحقيق أهداف خصخصة الأندية الرياضية بين القائمين على تلك الأندية الرياضية.

3- وجود مبررات سياسية واقتصادية واجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية السعودية.

ثانيا:التوصيات

هناك عدة توصيات مستمدة من واقع الدراسة التطبيقية و النظرية وآراء عينة الدراسة عن خصخصة الأندية الرياضية السعودية , وهي كالتالي :

1- لابد من الأخذ في الاعتبار الضعف المالي للأندية الرياضية عند القيام بعملية الخصخصة مستقبلاً.

2 - وضع إستراتيجية واضحة للخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية حيث أنها أصبحت ظاهرة عالمية برؤية المستقصى منهم.

3 -الأخذ في الاعتبار مراعاة مساهمات القطاع الخاص في خصخصة الأندية الرياضية السعودية.

4- مواجهة مشكلة الخصخصة من خلال إقناع جميع الأطراف بأهمية المضي في تنفيذ في برامج الخصخصة لدعم الاقتصاد السعودي، وتشجيع القطاع الخاص، وكذلك إعطاء امتيازات خاصة لأصحاب المصالح للحصول على تأييدهم.

5- ضرورة الحد من الاتهامات الموجهة إلى الخصخصة، وذلك من خلال مواجهتها من خلال حملات إعلامية ذكية تتضمن معلومات توضح المركز المالي للأندية الرياضية المخطط خصخصتها ، وإضافة إلى توضيح العائد قصير وطويل الأجل المترتب على تخلي الحكومة عن ملكيتها جزئياً أو كلياً.

المصادر والمراجع

كتب:

1- أحمد ماهر- 2003 م، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، مصر.

2 - أمين ساعاتي – 1406 ، تاريخ الحركة الرياضية بالمملكة ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر العربي ، مصر .

3- سامي عفيفي- 2004م ، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للطباعة، مصر.

4- عبده الربيعي- 2005م ، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، مصر.

5- محمد الأبرشى، نبيل رزق – 2009م ، الخصخصة أفاقها وأبعادها، دار الفكر العربي، دمشق.

المجلات العلمية:

1- إحسان خضر- 2003م ، خصخصة البنية التحتية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 18، يونيو، الكويت.

2- رفعت الفاعورى- 2004م ، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – بحوث ودراسات، مصر, العدد 5.

3- عبد الملك السنانى- 1999م ، الأمية الإدارية، مجلة تجارة الرياض، العدد 557 , نوفمبر الرياض.

4- محمد الشيخ- 2010م ، خصخصة الأندية , بين هرولة المستثمرين وسلحفائية المشروع، جريدة الرياض، العدد 15083.

5- محمد يوسف- 2007 ، إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- البحوث والدراسات العدد 162، مصر.

6- ميرغني عبد العال- 1995م ، مؤسسات القطاع العام في مفترق الطرق، مجلة بحوث اقتصادية عربية,العدد 78، عمان.

الرسائل العلمية:

1- عبد الله الغصاب- 2002م ، العوامل المؤثرة على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية بنين- جامعة الزقازيق- مصر.

2- صلاح الدين أوحيدة- 2003م ، الخصخصة ودورها في رفع كفاءة قطاعات الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا .

3- محمود البتاتوني- 2005 م، التخصصية في قطاع الأعمال السياحي والفندقي في ظل محددات سوق رأس المال في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مصر.

التقارير:

1- صالح المالك- 2007 ، الخصخصة ستنقل الرياضة السعودية إلى العالمية، جريدة الجزيرة، العدد (12853)، السعودية.

2- وزارة التخطيط و الاقتصاد , التقرير السنوي , المملكة العربية السعودية , 2011م.

مواقع الانترنت

موقع جريدة الوئام الالكترونية ،12-4-1433 ,http://www.alweeam.com.sa/

البرامج التلفزيونية:

- برنامج في المرمى , قناة العربية , بتال القوس , الجزء الثاني، 2012/12/15 .